بسم الله الرحمن الرحيم

مؤسسة النقد العربي السعودي

الإدارة العامة للرقابة على شركات التأمين — المركز الرئيسي

الرقم: ت.ع.م/٢٠١٧١١/١٣٨ — التاريخ: ١٤٣٩/٠٣/٠٢هـ

المرفقات: - — الموافق: ٢٠١٧/١١/٢٠م

تعميم

الموضوع: ربط بيع أو إصدار وثيقة التأمين بالعنوان الوطني

سعادة الرئيس التنفيذي/ المدير العام **المحترم**

شركة/

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

انطلاقًا من دور المؤسسة الرقابي والإشرافي على قطاع التأمين، واستنادًا إلى المادة (الحادية عشر) من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٢) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ، وإشارةً إلى قرار مجلس الوزراء رقم ٢٥٢ وتاريخ ١٤٣٤/٠٧/٢٤هـ، القاضي بالموافقة على ترتيبات تفعيل المواد الخاصة بعناوين الإقامة أو العمل الواردة في أنظمة الأحوال المدنية، والسجل التجاري، والإقامة على أن يكون عنوان محل الإقامة الذي أعدته مؤسسة البريد السعودي عنواناً معتمداً يترتب عليه جميع الآثار النظامية، وإشارةً إلى تعميم المؤسسة رقم ت.ع.م/٢٠١٥١٢/٧٧ وتاريخ ١٤٣٧/٠٣/١٦هـ الإلحاقي للتعميم رقم ت.ع.م/٢٠١٥٠٧/٦٥ وتاريخ ١٤٣٦/٠٨/٠١هـ الإلحاقي للتعميم رقم ت.ع.م/٢٠١٥٠٣/٦٢ وتاريخ ١٤٣٦/٠٦/٠٦هـ، ذات الصلة بالموضوع.

لذا تؤكد المؤسسة أن توافر العنوان الوطني الموثق شرط إلزامي لبيع أو إصدار الوثيقة لجميع أنواع التأمين، ومطلوب من جميع طالبي التأمين سواء أكانوا أفرادًا أم شركات، كما يجب على الشركة اتخاذ التدابير اللازمة للتأكد من أن العنوان الوطني المُقَدَّم مرتبط فعلًا عند طلب التأمين برقم هوية طالب التأمين.

عليه، فإنه بدءًا من تاريخ ١٤٣٩/٠٦/٠١هـ الموافق ٢٠١٨/٠٢/١٧م سيُحظر بيع أو إصدار أي وثيقة تأمين ما لم يقدم طالب التأمين عنوانه الوطني، كما يتعين على الشركات القيام بحملات توعوية لعملائها والجمهور بشأن العنوان الوطني وأهميته. علمًا بأن المؤسسة ستتخذ كافة الإجراءات النظامية اللازمة تجاه الشركات غير الملتزمة بذلك.

وتقبلوا تحياتي،،،

هشام بن أحمد طاشكندي

مدير عام الرقابة على التأمين

نطاق التوزيع:

-جميع شركات التأمين.

- جميع شركات وساطة ووكالة التأمين.